الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة أحمد دراية- أدرار
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

University Ahmed Draia of Adrar
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Economic Sciences

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة : العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العـنوان:

واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات

(2020-2010)

إعداد الطلبة:

بلاوي عبلة

قاسمي رميسة

إشراف الأستاذ:

خيرجة حمزة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلبالي عبد السلام	أستاذ محاضر - ب-	رئيسا
خيرجة حمزة	أستاذ محاضر - ب-	مشرفا و مقررا
صديقي عبد الكريم	أستاذ مساعد – أ -	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة احمد دراية - ادرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): خيرجة حمزة

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : واقع منظومة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات 2010- 2020

من إنجاز :

الطالب(ة) قاسمي روميسة
الطالب(ة) بلاوي عبلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

د. خيرجة حمزة

الجزائر في: .....

مساعد رئيس القسم:

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

الشكروالعرفان

قال تعالى :﴿هل جزاء الاحسان إلا الاحسان﴾

ومن باب من لا يشكر الناس لايشكر الله نتقدم

عبارات الشكر والعرفان للاستاذ الفاضل و المشرف

على هدا العمل "خيرجة حمزة"متمنينا له المزيدمن التقدم

في مسيرته المهنية .

وشكر موصول إلى كافة من ساعدنا ولو بدعوة

في إنجاز هدا العمل المتواضع منقريب أو من بعيد

راجينا من الله سبحانه وتعالى أن يبارك في علمهم

ويزدهم تألقا ونجاح.

عبلـــة ،روميســـة

إهـــداء

إلى من فرشت لي دروب النجاح وردا بدعائها و حرصها

إلى أحق الناس بصحبتي أمي الغالية أطال الله في عمرها و رعاها وسلمها من كل الأسقام

إلى من تحمل مشاق الحياة من أجل سعادتي و تحقيق أحلامي إلى من سابق الزمن لتوفير حتياجاتي أبي العزيز أطال الله عمره و حفظه

إلى جميع إخواتي و أخواتي إلى جميع أقربائي و صديقاتي إلى جميع زملائي في كليتي و بلأخص طلبة الإقتصاد النقدي و البنكي إلى كل من أمدى إليا يد العون لإتمام هذا العمل و إلى كل من تصفح أو إطلع على هذا العمل راجيتا من المولى سبحانهو و تعالى أن يلقى مراده فيها و فائدته و شكرا

عبلـــــة بلاوي

إهداء

إلى كل من اضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فاظهر بسماحته تواضع العلماء

و برحابته سماحة العارفين .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي التي اسال الله ان يبارك لها في العمر و إلى أبي الذي سندي الذي لو يبخل علي يوما بشيء و علمنا أن النجاح لا يكون الا بالصبر .

و إلى اخوتي واخواتي و أسرتي جميعا

إلى كل صديقاتي .

و إلى كل من علمني حرفا اصبح سنا برقه يضيء الطريق امامي .

قـــاسمي رميسة

فهرس

المحتويات

فهرس المحتـــويـــات

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر و العرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول:عموميات حول التصدير والصادرات خارج المحروقات	
المبحث الأول:ماهية التصدير	**5**
المطلب الأول:مفهوم وأهمية التصدير	**5**
المطلب الثاني:أهداف التصدير	**7**
المطلب الثالث:مراحل وسياسة التصدير	**7**
المبحث الثاني:ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	**11**
المطلب الأول:تعريف الصادرات	**11**
المطلب الثاني:الهياكل المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	**11**
المطلب الثالث:إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات	**15**
المبحث الثالث:الدراسات السابقة للموضوع	**17**
المطلب الأول:الدراسات العربية والمحلية	**17**
الفرع الأول:الدراسات المحلية	**17**
الفرع الثاني:الدراسات العربية	**18**
المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية	**20**
المطلب الثالث:التعليق على الدراسات	**22**
ملخص الفصل الأول	**25**
الفصل الثاني:تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	
المبحث الأول:تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	**27**
المطلب الأول:تطور التجارة الخارجية للصادرات الجزائرية	**27**

فهرس المحتـــويـــات

المطلب الثاني:تطور الصادرات الجزائرية	**30**
المطلب الثالث:الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات	**32**
المبحث الثاني:واقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر	**34**
المطلب الأول:التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر	**34**
المطلب الثاني:أهم المتعاملين	**36**
المطلب الثالث:مساهمة القطاع صادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2020	**37**
المبحث الثالث:التعليق على النتائج(تقييم وضعية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر)	**40**
خاتمة	**43**
قائمة المراجع	**46**
الملخص	

قـــائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة(2020/2010) بالمليار دولار امريكي	27
02	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2020 بالمليار دولار امريكي	30
03	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار امريكي	32
04	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق خلال فترة 2020/2010	34
05	أهم المتعاملين (المستوردين) من الجزائر	36
06	مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2020	38

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة(2020/2010) بالمليار دولار امريكي	28
02	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2020 بالمليار دولار امريكي	31
03	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار امريكي	33
04	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق خلال فترة 2020/2010	35
05	مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2020	39

مقدمة

تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة في الجانب التصديري، إلا إنه وبرغم من المجهودات المبذولة لم يتغير هيكل الصادرات وبقي خاضعا لسيطرة المحروقات وظلت الصادرات خارج هذا القطاع ضعيفة وغير متنوعة، وهذا ما يستدعي تبني وتطبيق سياسة ذات رؤية واضحة مع تضافر الجهود من إجراءات فعلية ملموسة محددة وفي قطاعات متعددة .

تسعى الجزائر إلى تحسين اقتصادها من خلال بالاعتماد خاصة على تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استهداف واختراق أسواق دولية جديدة، التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، خاصة و أن حالة التبعية النفطية وسيطرة صادرات المحروقات في الجزائر تركت أثرا واضحا في التأثير على مسار التنمية، وأصبحت ظاهرة خطرة تهدد الاقتصاد الوطني في ظل تذبذب وعدم استقرار أسواق النفط ،ما يجعل إقتصادها وتمويل مشاريعها التنموية بمختلف أبعادها مرهون بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، وقد انعكس الأمر سلبا على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات فهناك عدم تنوع في الإنتاج السلعي في مقابل التنوع في الطلب على السلع المستوردة.

إشكالية الدراسة:

على اثر ما تقدم حول منظومة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تم صياغة إشكالية الدراسة على نحو الأتي:

ما واقع وأفاق منظومة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020 ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: هناك عدة هياكل مكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بهدف مساعدة المصدرين الجزائريين .

الفرضية الثانية : هناك تدني في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر رغم تنوع المتعاملين مع الجزائر من عدة دول.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات مع الناتج المحلي.

أهداف الدراسة:

- إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات.
- تتبع تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات.
- –تتبع أهم المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر في قطاع خارج المحروقات .

دوافع الاختيار الموضوع :

- تماشي عنوان الموضوع مع الوضع الراهن.
- العلاقة الوطيدة بين الأزمات النفطية و الاقتصاد الريعي الجزائري.
- رغبتنا في توسع في الموضوع .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة تسليط ضواء على الصادرات خارج المحروقات وكذا مختلف مراسيم و قوانين التي تحفز و تشجع هذا القطاع ، بالإضافة إلى معرفة مكانة الصادرات المحروقات و الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:سنقوم من خلال هذا البحث بالتطرق إلى واقع منظومة الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال دراسة حالة الجزائر.

الحدود الزمنية:تم وضع إطار زمني في الفترة2010–2020

المنهج الدراسة:لقد اعتمدنا في الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي ,فلتحليلي في تحليل الجداول والمنحنيات وأما الوصفي في عرض المفاهيم.

تقسيم الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين,حيث تناول الفصل الاول عموميات حول التصدير والصادرات خارج المحروقات في الجزائر ,مع احتواء الفصل على ثلاث مباحث الاول منها لدراسة ماهية التصدير ,أما الثاني فتضمن الدراسة حول ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر. أما المبحث الاخير فخصص للدراسات السابقة للموضوع من خلال التطرق للدراسات العربية والمحلية, و كذا الدراسات الأجنبية والتعليق على هذه الدراسات.

أما الفصل الثاني الذي عنوانه تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر, فقد احتوى على ثلاثة مباحث الاول تضمن تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020),والثاني تضمن واقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر,وأما الثالث فخصص لتعليق على النتائج

الفصل الأول

عموميات حول التصدير
و الصادرات خارج قطاع المحروقات

المبحث الاول ماهية التصدير

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التصدير

الفرع الاول: مفهوم التصدير

يعرف فريد النجار التصدير على انه "مدى قدرة الدولة شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى,وهدا من اجل تحقيق أرباح وقيمة مضافة.[1] يعرف هيثم حمود الشبلي ومحمود عواد ازديادات ان التصدير "يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية ,والقدرة على المنافسة للحصول على اكبر حصة سوقية. فهدا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج وتطوير المواصفات الفنية واستخدام وسائل ترويج أكثر تأثيرا".[2]

يعرف التصدير على انه" بيع المنتجات التي صنعت أو حولت من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة التي قامت بتحويل المنتوج" [3]

يعرف عبد المهدي عادل التصدير على انه "عملية تقوم على بيع وإرسال سلع أو خدمات وطنية إلى الخارج.[4]

من خلال التعريفات السابقة وبالعموم يمكن تعريف التصدير انه بيع سلع ومنتجات دولة ما إلى الدول خارج حدودها الجغرافية أي إخراج سلع خارج الحدود.

الفرع الثاني: أهمية التصدير

تشير أدبيات الداعمين إلى تبني قيادة التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي ,إلى ان الصادرات و سياسات التصدير على وجه الخصوص تلعب دورا رأسيا في عملية النمو, من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال ,كما ان استرتجية قيادة الصادرات تجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

[1] فريد النجار,التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية,الدار الجامعية,الإسكندرية,2008,ص15.
[2] قادة أقاسم,المحاسبة الوطنية,ديوان للمطبوعات الجامعية,الجزائر,2002,ص74.
[3] رضوان محمود العمر,التسويق الدولي ,دار وائل للنشر, الأردن,2007,ص133.
[4] عادل عبد المهدي,الموسوعةالاقتصادية,دار ابن خلدون,بيروت,1980,ص141.

,وتخلق فرص عمل وتحسن توزيع الدخل بالإضافة إلى ترافق النمو الأعلى للصادرات نموا أعلى للدخل.[5]

يعتبر التصدير احد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية, كما يعد وسيلة فعالة لتحقيق معدلات نمو مرجوة ,وطريقة ناجعة لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة ,ودالك لكونه مورد هام من موارد العملة الصعبة, وهناك من يرى ان التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هده الزيادة في السوق ثم بعد دلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير.[6]

يأخذ الأداء التصديري حيزا مهما في إطار مختلف اقتصاديات الدول, وهدا الإنه من العوامل الأساسية التي تدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية, فالقطاع التصديري حظي باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي ولمدة من الزمن ,حيث اعتبره التجاريون بأنه الوسيلة الفعالة لتحقيق النمو ,مع تحصيل كميات مهمة من العملة الصعبة التي كانت تتمثل آنذاك في المعدن الثمين, وعليه يعد التصدير خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه في تأمين الاحتياجات من النقد الأجنبي , حيث أن نمو الصادرات قد يساهم وبشكل مهم في توفير وسائل النمو الاقتصادي على وجه أسرع.[7]

يأخذ الأداء التصديري حيزا مهما في إطار مختلف اقتصاديات الدول, وهدا الإنه من العوامل الأساسية التي تدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية, فالقطاع التصديري حظي باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي ولمدة من الزمن ,حيث اعتبره التجاريون بأنه الوسيلة الفعالة لتحقيق النمو ,مع تحصيل كميات مهمة من العملة الصعبة التي كانت تتمثل آنذاك في المعدن الثمين, وعليه يعد التصدير خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه في تأمين الاحتياجات من النقد الأجنبي , حيث أن نمو الصادرات قد يساهم وبشكل مهم في توفير وسائل النمو الاقتصادي على وجه أسرع.[8]

[5] علي توفيق الصادق,تطور دور الدولة في التنمية(قبل وبعد الأزمة العالمية,للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات مابعد الأزمة العالمية ,يوم 19و20 ديسمبر 2009),الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ,العدد47,جانفي 2010,بيروت-لبنان ,ص-ص21-22.

[6] بن طيرش عطاء الله ,اوطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية,تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية, جامعة تلمسان-الجزائر,2017/2016,ص-ص74-75.

[7] مدوري عبد الرزاق ,مذكرة لنيل شهادة الماجستير,تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر,جامعة وهران,2012/2011,ص89.

[8] مدوري عبد الرزاق,نفس مرجع ،ص89.

المطلب الثاني:أهداف التصدير.

كل دولة تسعى من خلال سياسة تصدير خارج المحروقات خاصة التي تعتمد في تصدير منتجاتها بنسبة كبيرة على المحروقات مثل الجزائر في فتح المجال أمام مختلف السلع الخدمات التي تتمتع بها الدولة,كما ان التصدير ضرورة حيوية بدالك نجد ان لها عدة فوائد نذكر منها ما يلي:

-الطريقة الأساسية للخروج من قوقعة التجارة المحلية المحصورة والمحدودة إلى أفاق عالمية أوسع تتنوع فيها السلع والأسواق والعملاء والمعاملات التجارية.

-زيادة خروج منتجاتها إلى الأسواق الخارجية بأفضل الأسعار وأنسب الشروط والاستفادة من الظروف الاقتصادية العالمية والمنافسة الدولية الشديدة في الأسواق الخارجية.

-تحسين سمعتها التجارية في الأسواق الخارجية .

-تحقيق الأرباح التي تكون موردا هاما للعملات الصعبة و اكتساب الخبرة.[9]

-زيادة احتياطات النقد الأجنبي,وخلق فرص العمل.

-مساعدة الصناعات على البقاء والنمو بحيث كلما لقيت المنتجات إقبال واسع وخاصة الخارجي زادت على تطوير ونموا أكثر.

-البحث على الفرص في الأسواق الدولية والخارجية لتعزيز الإنتاج الوطني.[10]

المطلب الثالث:مراحل وسياسة التصدير.

1/مراحل التصدير:

أ-مرحلة تحديد منتجات التصدير ذات الكفاءة العالية:يتم فهده المرحلة اختيار المنتجات التي نقوم بإنتاجها فعلا أو منتجات جديدة بقصد التصدير.

[9] ,عبدي زكريا, آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات, مدرسة العليا للتجارة, 2016/2015

[10] مدوري عبد الرزاق,مرجع سابق, ص92

ب–مرحلة إقامة وتنظيم أنشطة التصدير:وفيها يتم تنظيم التصدير من حيث البيئة الأساسية والوحدات الإنتاجية للتصدير, والإدارة وأدوات الإنتاج, كما نقوم في هده المرحلة بالاستفادة من الإمكانيات والتسهيلات المتاحة والممكنة خارج الوحدة الإنتاجية المستعملة في عملية التصدير.

ج–مرحلة التنفيذ لتصدير: يتم فيها شمل أو جمع بين عملية الإنتاج الحالية والسابقة واللاحقة وبتالي تطبيق التصدير الفعلي, ولكن هده المرحلة تختلف في تطبيقها في بعض الأحيان تتداخل فيما بينها مع المراحل السابقة لها,طبقا لظروف متعلقة بشركات التصدير ,ومشكلاتها, وأيضا الأهداف العامة من التصدير بحد ذاته.[11]

2/السياسات المتبعة في التصدير:

في عملية التصدير يختار المصدر سياسة يقوم بتصدير على أساسها,ويكون دالك حسب نوع وطبيعة السلع التي يقوم بتصديرها وحسب البلد الذي يقوم بتصدير أو المصدر له,وهده السياسات المتبعة تختلف من بلد إلى أخر بتسهيلات أو صعوبات هدا البلد.وهي كالأتي:

1–سياسة الصفقات:

تعتمدها الشركات في تصريف منتجاتها للخارج, ودالك بعقد الصفقات مع مستوردين أجانب ,تتسم هده السياسة بعدة خصائص نذكر منها.

–عدم تكرار الشراء أي أن المصدر يركز اهتمامه في ذات الصفقة والحصول على أفضل الشروط الممكنة والهدف من دالك بيع المنتجات.

–يهتم المصدر بتركيز على كل الصفقة, بحيث لا تتوفر له معلومات عن المنتجات المصدرة أو ردة الفعل الذي أحدثه في المستهلكين.

–فقد المنتج المصدر سيطرته على المنتجات المصدرة تماما بعد إبرام وتنفيذ الصفقة وهدا بعد شحن هده السلع إلى المستورد يفقد المصدر صلته بها ويصبح دلك حر في التصرف.

[11] عبدي زكريا , مرجع سابق,بتصرف,ص33

2-سياسة الوكلاء:

وهي سياسة تقوم على وجود درجة معقولة من الاستمرار وتكرار في أوامر الشراء وسيطرة الوكيل على جميع سياسات التسويق سيطرة كاملة كتسعير والترويج,كما يفقد المصدر صلته بمنتجاته مباشرا بعد شحنها للوكيل,ويتولى هدا الأخير الإعلان والدعاية والترويج.

3-سياسة البيع بأقل من التكلفة:

في هده السياسة يسعى المصدر للحصول على العملات الأجنبية بأية طريقة بحيث أنه يضطر لبيع المنتجات بأقل التكليف ,وهده العملية ليست تماما لصالح المنتج الذي يقوم بتصدير.

كما أن سياسة البيع بأقل تكلفة ينجم عنها خسائر قد تكون كبير جدا ولكن يمكن تعويضها محليا.

سياسة فتح المكاتب الخارجية:

بمعنى أن تفتح الشركة مكاتب خارجية في الأسواق مستهدفة خارج دولتها حيث تقوم هده الأخيرة بالإسهام في جهود ترويج منتجاته ومراقبة التغيرات والتطورات التي تطرأ على هده الأسواق وتتسم هده السياسة بالخصائص التالية:

-اقتراح سياسة الترويج وتنفيذها.

-متابعة الطلب على السلع الجديدة في الأسواق الخارجية.

-متابعة المنتجات لضمان عدم فقد السلع بالأسواق الأجنبية ومعرفة استعمالاتها النهائية.

-دراسة السوق وتقدير حجم الصادرات وتسعيرها بعد دراسة السلع المنافسة وموصفتها.

-ضمان وكلاء المكتب و دلك باقتصاره على تسويق الصادرات دون الاتجاه إلى تصريف السلع المنافسة كما يفعل بعض الوكلاء التجاريين.

5-سياسة المبادلات:

هو نظام يفوق على تصدير سلعة معينة أو أكثر مع تخصيص قيمتها من العملات و دلك من أجل تسديد قيمة الوردات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية, كما أنه يتضمن في الحقيقة انتقال الخدمات وانتشار المعلومات والموارد البشرية.

هده العناصر أصبحت تميل إلى التفوق خلال السنوات الأخيرة, لدلك يشترط في عمليات المبادلات أن يكون المستورد للسلعة هو نفسه.وهي نوعان .

أ/المبادلات المقيدة: تكون حكرنا فقط على من يرخص له بدلك ويتم تحديد قيمة السلعة ونوع السلعة المستوردة.

ب/المبادلات المطلقة: يقوم بها كل مصدر في حدود الشروط المعلقة من الجانب المحدد له كتحديد مسبق لأنواع الصادرات والوردات.[12]

[12] عبدي زكريا ،مرجع سابق ذكر، بتصرف, ص ص34 35 ,

المبحث الثاني:ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

المطلب الأول:تعريف الصادرات.

تتمثل الصادرات في قيام بعماليات تجارية لبيع سلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية على مراكز تسويقها.[13]

تعرف حسب الموسوعة الاقتصادية على أن السلع أو الخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هده الدولة الأخرى, أو مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا في التبادل الخارجي أوفي مقابل دين سابق أوفي مقابل تعويضات ومنح معينة.[14]

تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها إلى خارج,وهي السلع والخدمات التي ترسل من المقيمين وغير مقيمين في الدولة فنقول أن هناك صادرات عندما تحدث تغيرات في الملكية بين المقيمين وغير المقيمين, وتمثل الصادرات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات والتي تساعد على زيادة العملة الصعبة.[15]

المطلب الثاني:الهياكل المكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

هناك عدة هياكل مكلفة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تتخذها الدولة الجزائرية بهدف مساعدة المصدرين الجزائريين على القيام بكل الخطوات اللازمة للتصدير,ومن ثم تنمية وتطوير الصادرات خارج المحروقات وكدا البحث عن الأسواق الخارجية وهي كالأتي:

1/الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

أ . وزارة التجارة:

هي واحدة من أهم الدوائر الحكومية التي عرفت عدة تغيرات في صلاحياتها, يحددها ألان مرسوم تنفيذي رقم 207/94المؤرخ في 1994/07/16 [16]الذي بموجبه يتولى وزير التجارة المهام الموكلة إليه.

---

[13] فؤاد مصطفى محمود, التصدير والاستيراد علميا وعمليا ،دار النهضة العربية, الطبعة الثالثة, القاهرة,مصر،1993, ص 23.

[14]عبد العزيز فهمي هيكل,موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية, دار النهضة العربية للطباعة ونشر, بيروت، لبنان ،1986,ص 313.

[15]دينا أحمد عمر, أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة,مجلة تنمية الرافدين,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل, العدد85(29),2007,ص131.

[16]مرسوم التنفيذي رقم 94-207مؤرخ في صفر عام 1415 الموافق ل16 جويلية 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة المنشور في ج .ر العدد 4-11 صفر 1415.

ب . الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96المؤرخ في 1996/03/03 . وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري في الشخصية المعنوية, والاستقلالية المالية وموضوعة تحت وصاية وزارة التجارة, وهي تقوم على وجه الأساس بمهمة التمثيل والاستثمار والإدارة والتوسيع الاقتصادي في مستوى الدوائر الإقليمية.

تتمثل مهام الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

. تزويد السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناءا على طلب هده السلطات.

. تنظم التشاور بين منخرطين وجمع آراءهم في النصوص التي تفرضها عليها الإدارة قصد دراستها و إبداء رأيها.

. تتولى تمثيل أعضائها لدى هيئة التشاور والاستشارة الوطنية.

. تقوم بدراسة الوضعية الاقتصادية للبلاد وتطويرها وتقديم أرائها إلى السلطات العمومية.

. تشارك في تنظيم اللقاءات والتظاهرات دخل وخارج الوطن التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية مع الخارج.

. تمثل الجزائر في المعارض والتظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج.

ج . الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير:

تعود نشأتها إلى 1971حيث كانت تعرف" بالمكتب الدولي للأسواق الدولية والتصدير" المؤرخ في 1971/08/05,من مهامه:

- . التكفل بعملية المقاصة والمساعدة التقنية للمتعاملين الوطنيين في مجال التصدير.
- . تنظيم ندوات والملتقيات بهدف جمع المعلومات والخبرات والتجارب في توجيه الواردات وتنظيم المعارض.
- . برمجة وتنظيم العارض المتخصص والصالونات وطنيا ودوليا.
- . تطوير الصادرات وهدا بدراسة السوق الأعلام والوثائق الاشهارية.

- . وضع علامة جيد لتصدير المنتجات والتغليف المطابقين للمقاييس والمعايير.
- . تعيين مراكز مراقبة التصدير في كافة التراب الوطني.

د . المركز الوطني لمراقبة النوعية و الرزم:

يعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية وزارة التجارة, أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 89-147المؤرخ في 1989/08/08المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-318المؤرخ2003/09/30[17]

أهم مهام هدا المركز الوطني لمراقبة النوعية مايلي:

. إجراء كل الدراسات والتحاليل المخبرية التي تسمح بمراقبة .

. إبرام العقود والاتفاقيات فيما يتعلق بتحقيق هدف المركز مع الهيئات وطنية وأجنبية.

. حماية صحة المستهلك وآمنة بالسر على احترام النصوص المنظمة لنوعية المنتجات الموضوعة للاستهلاك.

. إجراء ندوات, معارض ولقاءات وتقنية واقتصادية لفائدة المستهلكين ومحترفين.

. تشجيع استعمال المواد الأولية المحلية في إنتاج الرزم والمواد التعبئة والتغليف.[18]

2/الهياكل المستحدثة المنشأة لترقية الصادرات خارج المحروقات:

1_الشركة الجزائرية لتأمين وضمان وخدمة الصادرات:

وهي شركة تتشكل من المؤسسة أساسا مجملها من المؤسسات المصرفية وشركة التأمين,وتقوم هده الشركة بوظيفتين أساسيتين هما حسابه الخاص في تأمين ضد المخاطر التجارية والثانية لحساب الدولة ,من أهدفها:

[17] المرسوم التنفيذي رقم 89-147 المؤرخ في 1989/8/8م المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-318 المؤرخ في 2003/09/30.

[18] عبدي زكريا ,مرجع سابق ,ص46.

- . تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير.
- . ضمان الدفع في حالة الحصول على قروض.
- . مساعدة البنك.
- تعويض وتغطية الديون.

2_الصندوق الخاص بترقية الصادرات:

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الصادرات وخصص هدا الصندوق بتقديم إعانات مالية للمتعاملين المساهمين في ترقية الصادرات غير النفطية ويمول هدا الصندوق.

من مهام الصندوق:

- . تغطية التكاليف الخاصة بدراسة الاسواق الخارجية.
- . إعانة الدولة في تدعيم الصادرات عن طريق المشاركة في الأسواق.

3_الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

أنشأت بموجب المرسوم رقم 04-174المؤرخ في 12جوان 2004 . [19] والمسماة سابقا "الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية".ومن مهامه :

اعدد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.

- . حضور ومراقبة مختلف المؤسسات في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج.
- . المشاركة في تحديد استرتجية ترقية الصادرات خارج المحروقات,وغيرها.

3/ الهياكل الأخرى المساعدة والمدعمة على ترقية الصادرات خارج المحروقات:

- -الجمعية الوطنية لترقية الصادرات.
- -الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين.
- -نادي المصدرين الجزائرين.
- -المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات.

[19] المرسوم رقم 04-174 المؤرخ في جوان 2004 مرسوم التنفيذي رقم04-174 المؤرخ في 12 جوان سنة 2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها.ج.ر رقم 39 المؤرخ في 16جوان 2004.

المطلب الثالث:استرتجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية ,لهدا عملت على تسطير مجموعة من الاستراتجيات التي من شأنها أن تساهم في النهوض بهدا القطاع, فهدا التفكير الجديد كان نتيجة الأزمة البترولية سنة 1986أين انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له مما أجبر الدولة بأن تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا وهو القطاع الغير نفطي,وفي هدا الخصوص لجأت الدولة الجزائرية إلى عدة إستراتجية و هي كالتالي:

أ-إستراتجية تحرير التجارة الخارجية.

نظرا للوضع المتدهور لاقتصاد البلد الذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية بعد أزمة 1986,قد عملت الحكومة على تحرير هدا القطاع بصفة تدرجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة 1989.حيث حمل هدا البرنامج في طياته سلسة من التدبير الهادفة إلى استعادة التوازنات الكلية والجزائية من خلال إجراء التصحيحات اللازمة على مختلف التشوهات في الاقتصاد الجزائري ,فتعهد السلطات الجزائرية بتنفيذ هده التدبير هو بمثابة مقابل المساعدة المطلوبة من صندوق النقدي الدولي[20]. حيث تتمثل التدبير برنامج التعديل الهيكلي في ما يلي:

-تخفيض عجز الميزانية.

- تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة.

-إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار,المحروقات في الجزائر.

- التحرير التدرجي للتجارة الخارجية.

ب- إستراتجية سعر الصرف وتخفيض العملة.

إن اعتماد السلطات النقدية على إستراتجية سعر الصرف كان الهدف من ورائها التخلص من العجز الذي صاحب الحساب الجاري الخارجي للجزائر بالخصوص بعد النكسة البترولية لسنة 1986,ودلك بترقية

[20] مدوري عبد الرزاق,مرجع سابق ،ص209.

الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعديل وسعر الصرف العملة الوطنية,بما يتناسب والإنتاج الوطني.[21]

ج –إستراتجية الإصلاح النقدي والضريبية الجمركية.

فيما يخص بالإصلاح النقدي أصدر بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمراقبة الصرف وأشكال التحصيل, ودلك من أجل تسهيل عملية مرقية الصرف مع وضع تدابير مشجعة في تحصيل إيرادات التصدير ,أما الإصلاح الضريبي فتميز بالثقل والتعقيد في فترة احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث كان من الصعب التحكم فيه وتسيره,خاصة بعد تعدد في الضرائب والرسوم بمعدلات مختلفة.[22]

د– إستراتجية تكوين إطار مؤسساتي.

بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة مسبقا من قبل السلطات العمومية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات, قد عملت على تشجيع القطاع العام والخاص عن طريق خلق إطار قانوني تعمل على تنفيذه مؤسسات جديدة استحدثتها الدولة.

هـ – إستراتجية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وذلك بترقية نشاط إنتاج هده المؤسسات الاقتصادية (الصغيرة والمتوسطة) وكدا تصريف منتجاتها نحو الخارج وهدا في إطار سياسة اقتصادية تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات.

و – إستراتجية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

لقد سطرت الدولة الجزائرية سلسلة من الاستراتجيات لإرساء سياسات عمومية تعمل على ترقية الصادرات,غير أن ها لم تتمكن من الوصول إلى هدفها المنشود بفعل عدم مرونة جهازها الإنتاجي الصناعي ,وبدلك كان لابد على الجزائر أن تفكر في إستراتجية.

[21] مدوري عبد الرزاق,مرجع سابق الذكر,ص213.

[22] مدوري عبد الرزاق،نفس المرجع,ص ص215-216.

المبحث الثالث:الدراسات السابقة للموضوع

المطلب الاول: الدراسات المحلية والعربية.

الفرع الأول الدراسات المحلية

الدراسة الأولى:دراسة زهرة مصطفى بعنوان: واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.(الفترة 2010-2021).

تهدف هده الدراسة إلى عرض وتحليل تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2021/2010, ومقارنتها بصادرات المحروقات, بيان مختلف المعوقات التي تقف في وجه الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات, وكذا والمجهودات المقدمة من طرف الدولة من أجل تنويع الصادرات خارج المحروقات.حيث خرجت الدراسة بهده النتائج:

- لا يمكن ترقية الصادرات خارج المحروقات دون بناء اقتصاد قوي ومؤسسات اقتصادية قوية.
- رغم عودة تصريحات الحكومات المتعاقبة بأنها ستحرر الاقتصاد الوطني من التبعية المحروقات إلا أن الصادرات خارج المحروقات بقيت هامشية.
- عدم وجود إدارة حقيقية لدى المسؤولين في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات, بل معظم وعودهم كانت مجرد كلام للاستهلاك الإعلامي وفقط.

الدراسة الثانية:دراسة عقومة و جنيد, بعنوان :قياس مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قي الجزائر خلال فترة (2010-2019).

تهدف هده الدراسة إلى عرض أهم المفاهيم الخاصة بالتصدير والصادرات على سبيل المثال لا الحصر, تحليل إحصائيات التجارة الخارجية والصادرات خارج المحروقات, حساب وقياس المؤشرات المعتمدة ,تبيين أهمية تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج:

- ارتفاع قيمة مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية واقترابه من الواحد الصحيح.
- افتقاد الصادرات للتنويع السلعي طول فترة الدراسة بحيث تراوحت قيمة المؤشر ما بين0.7٪و0.85٪.
- انحصار عدد السلع المصدرة في أقل من 113 سلعة في حين أن الاقتصاديات المقدمة تصدر أكثر من 250سلعة.

الدراسة الثالثة:دراسة **حسينة بن يوسف** بعنوان :ترقية الصادرات الصناعية خارجا لمحروقات في الجزائر2000-2012.

تهدف هده الدراسة إلى إبراز توجه سياسة ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات وأهم الوسائل والإجراءات المنتهجة من قبل الدولة ، والتي لاحظت أنها تبقى غير كافية نظرا لنقص بعض الجوانب الاقتصادية والتي تعتبر ضرورية و مكملة. حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج:

- الإجراءات التي انتهجتها الجزائر للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بقيت تراوح مكانها.
- الإجراءات التي اتخذتها الدولة كانت ترقيعية .

الفرع الثاني: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: دراسة مختار و بلمقدم بعنوان: دراسة تحليلية لتنافسية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر مقارنة ببعض الدول المغاربية.

تهدف هده الدراسة إلى تحليل الأداء التنافسي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الشراكة الجزائرية الأوربية مقارنة بكل من تونس و المغرب خلال فترة 2017/2010.و مدى تحقيق اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية للأهداف التي أبرمت من اجلها و متمثلة في التنمية القطاع الصناعي الجزائري و تنويع الانتاج الصناعي المحلي و ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات . حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج:

- ان كل من المغرب و التونس لها مزايا نسبة عالية في عدد كبير من الصناعات التحويلية . و بالنسبة للجزائر فان المزايا التنافسية لصادراتها الصناعية خارج المحروقات تبقى جد ضعيفة .

-بالرغم من الاموال الباهظة التي تخصصها الدولة لتطوير القطاع الصناعي الا انها يزال يعاني من الركود و تدني مستوى الاداء .

– ان الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تزال بعيدة كل بعد عن المستويات التي حققتها كل من تونس و المغرب .

الدراسة الثانية: الأشهب و زيدان, بعنوان : واقع وتحديات الصادرات خارج المحروقات.

– تهدف الدراسة إلى تطوير واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال فترة (2015/2005) بتشخيص أهم المؤشرات والأسباب الحقيقية التي تقف أمام تسريع وتيرة نموه. التنقيب عن أهم الجهود والفرص المتاحة أمام تنمية الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية لعلها تخلص الاقتصاد الجزائري وسعودي من التبعية المزامنة لقطاع المحروقات وتسمح بتأسيس اقتصاد جديد قوامه التنويع والتكامل بين مختلف قطاعه.إبراز أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر والسعودية من أجل البحث عن توازن نسبي بين الصادرات النفطية والغير نفطية على المدى البعيد. حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج:

- إن تغيير هيكل الصادرات الجزائرية مرتبط بتشجيع الإنتاج الوطني المنتج للثروة بالإضافة إلى أنه رغم الإجراءات التي حاولت الجزائر والسعودية اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أن هده الأخيرة بقيت تروح مكانها, وذلك لكون جميع الإجراءات ترقيعيه .
- لم تصل إلى حد التغيير من بنية الاقتصاد الجزائري والسعودي وتحسين من خصائصه الهيكلية, مع بقاء نفس الأعراض المرضية السابق ,الندرة والتبعية.
- الاطلاع على تجارب الدول الناشئة كدول جنوب شرق آسيا ,ودول بريكس(البرازيل, روسيا, الهند, الصين, وجنوب أفريقيا) ضروريا لاستخلاص العبر من تجاربها في ميدان التصدير واندماجها في التجارة الدولية.

الدراسة الثالثة: دراسة كمال حمدي أبو الخير"بعنوان :_التنظيم التعاوني و إدارة الجودة الشاملة بين إستراتيجية التغيير و إستراتيجية التصدير (2010).

تهدف الدراسة إلى مواجهة تحديات عملية تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تصديري يخترق الأسواق الدولية. حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج:

- أن كل منظمة عليها أن تبذل أقصى طاقاتها البحثية و العلمية لتنفرد بمزيد من الجودة عن طريق شدد في جهودها الإضافية الخاصة، ليكتسب إنتاجها و خدماتها مزيدا من المزايا التنافسية التي تحقق اختراق الأسواق و كسب رضا ين و العملاء.
- أن الأسواق تتغير باستمرار و هذا يتطلب الحاجة لتبني إستراتيجية جديدة تركز على القطاعات المستهلك التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية.
- بدأ بالقطاعات التي تحتل مكانة كبيرة في الصادرات و تستند على إحداث التغيير في ثقافة مات، و بذلك ستزداد القدرة على زيادة الحصص السوقية بشكل كبير في الأسواق العالمية و سوف يسهل تحديد المواقع في المنظم تلك الأسواق.

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى:

the impact of foreign direct Investment on exports outsider the hydrocarboné sector in Algérie during the période 1990/2018

دراسة طوير أمال ،مختاري عبد الجبار بعنوان أثر الأستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على صادرات خارج قطاع المحروقات . و قد قسمت هده الدراسة إلى جانبين جانب نظري يتضمن دراسة نظرية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات خارج قطاع المحروقات .أما الجانب التطبيقي فبعد اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDI. حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج:

- وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- ان الدراسة الأجنبية المباشرة تؤثر على الصادرات خارج قطاع المحروقات تأثير طرديا في الجزائر و دلك في المدى الطويل.
- كلما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات و دلك دائما في المدى الطويل.

الدراسة الثانية:

Successful International Experiences in Promoting Productive Investments Outside Hydrocarbons: Case of Indonesia

دراسة كداري نسيم ، تواتي كريمة ،بعنوان تجارب دولية ناجحة في تشجيع الاستثمارات المنتجة خارج الهيدروكربونات: حالة إندونيسيا.

تهدف هده الدراسة إلى غالبًا ما يتم تقديم التنويع كهدف سياسي مرغوب فيه للبلدان الغنية بالنفط. حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج:

- العلاقة بين تنويع الصادرات وتشجيع الاستثمار خارج الهيدروكربونات. والسياسات التي اعتمدتها إندونيسيا.
- نستخدم البيانات السنوية من 1980 إلى 2018 لفحص العلاقة المستمرة والتفاعلات الديناميكية بين المتغيرات.
- أن تنويع الصادرات يلعب دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي لإندونيسيا.

الدراسة الثالثة:

Ending Dependence Hard Choices for Oil-Exporting States ،Chatham House John V. Mitchell and Paul Stevens.

دراسة بعنوان إنهاء خيارات الاعتماد الصعبة على الدول المصدرة للنفط.

تهدف هده الدراسة في جزء الثاني إلى الاعتماد معالجة نظرية استنفاد الموارد و ضرورة الاعتماد على التنمية في القطاعات غير الهيدروكربونية و أوضح التقرير على مساهمات الخبراء من 11 البلد و هم كالتالي (النرويج – كازاخستان – اندونيسيا – ماليزيا – إيران –أذربيجان – نيجريا –ا لجزائر – السعودية – انقولا – كويت).حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج:

- ناقشت النتائج الفنية و إمكانية التنويع و توسيع الاقتصاد غير الهيدروكربوني في سياقات وطنية مختلفة .

- كم عدد القطاعات غير الهيدروكربونية في كل منها يستعين على البلد ان يتكيف لتقيل الاعتماد على الهيدروكربونات .
- التحديات الرئيسية التي تواجه هده البلدان في تكييف اقتصاداتها غير النفطية لاستدامة التنمية .

المطلب الثالث :التعليق على الدراسات

الفرع الأول :التعليق على الدراسات المحلية .

بشكل عام فان الدراسات المحلية تلتقى مع موضوع بحثنا في جملة من النقاط أبرزها:

-حلول لرفع من القيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال بناء اقتصاد قوي يرتكز على مؤسسات اقتصادية قوية

-أهمية تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و عرض أهم المفاهيم خاصة بالتصدير .

-التركيز على متطلبات الضرورية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و مذكر منها المطابقة لمعايير الجودة عن طريق وضع المستهلك نصب الأعين أثناء قيام بالإنتاج من حيث النوع و الكم المطلوب .

كما ان هده الدراسات تختلف عن موضوع البحث في جملة من النقاط أبرزها

-عدم وجود إدارة حقيقية لدى المسؤولين في الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بل معظم وعودهم كانت مجرد كلام للاستهلاك الإعلامي فقط و بالتالي صادرات خارج المحروقات بقية هامشية .

- افتقاد الصادرات التنويع السلعي خارج قطاع المحروقات و انحصارها في عدد السلع المصدرة في اقل من 113 سلعة بينما الاقتصاديات المقدمة تصدر اكثر من 250 سلعة .

-عدم ابراز الفرص المتاحة امام الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات و الاختراق الاسواق الدولية .

2- التعليق على الدراسات العربية .

بشكل عام فان الدراسات العربية تلتقى مع موضوع بحثنا في جملة من النقاط ابرزها

-اهمية الاعتماد على الجودة الشاملة كمدخل استراتيجي لترقية الصادرات .

-تنويع الانتاج الصناعي و المحلي و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .

-تنقيب عن اهم الجهود و الفرص المتاحة امام التنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاسواق الدولية .

و تختلف عن موضوع البحث في جملة من النقاط ابرزها

-استراتيجية التصدير في مصر و البحث ي متطلبات تحقيق تنويع الصادرات المصرية بخلاف عن بحثنا تحقيق تنويع الصادرات الجزائرية .

-ان كل من المغرب وتونس لها مزايا نسبة عالية في عدد كبير من الصناعات التحويلية و الجزائر لها نسبة ضعيفة .

-على الرغم من الاجراءات التي حاولت الجزائر و السعودية اتخادها للرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات الا ان هده الاخيرة بقيت تروح مكانها . اي جميع تلك الاجراءات ترقيعيه .لم تصل بعد الى حد التغيير في البنية الاقتصاد الجزائري و السعودي و تحسين خصائصه اي تختلف من حيث الرقعة الجغرافية فقط .

3-التعليق على الدراسات الاجنبية

بشكل عام فان الدراسات الاجنبية تلتقى مع موضوع بحثنا في جملة من النقاط ابرزها

- وجود العلاقة توازنيه طويلة الاجل بيم الاستثمار الاجنبي المباشر و قطاع خارج المحروقات . كما ان الدراسات الاجنبية تؤثر على الصادرات خارج المحروقات تاثيرا طرديا في الجزائر .
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و تشجيع الاستثمارات و دورها في النمو الاقتصادي .
- -توسيع مجال الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وتطور هيكلها .

و تختلف الدراسات الأجنبية عن موضوع البحث في جملة من النقاط أبرزها :

- توضح كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في حين موضوع بحثنا يوضح واقع صادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و ما وضعها الحالي (سنوات الدراسة).
- تنويع الصادرات و دورها في النمو الاقتصاد الإندونيسيا خارج هيدروكربونات بينما بحثنا يبحث عن واقع صادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.
- تنمية القطاعات غير الهيدروكربونية في 11 بلد أخر بينما بحثنا يرتكز على صادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر فقط .

ملخص الفصل الأول :

من خلال دراستنا للفصل الاول استخلصنا أن التصدير واحدة ضمن وظائف التجارة الدولية ,إن تصنع البضائع داخل الدولة ثم تشحن إلى الدول الأخرى بغرض بيعها أو التجارة بها في المستقبل وتعتبر أهمية بيع هده البضائع والتصدير من أقدم أشكال النقل الاقتصادي التي حدثت على نطاق واسع بين الدول التي تفرض عوائق أقل على التجارة مثل الرسوم الجمركية والدعم الحكومي وبزيادة حجم الصادرات يزيد النمو فاقتصادي لدولة كما أن التبادل الجاري بين الدول (التصدير و الإستراد)يعزز العلاقة بين الدول وذلك لتحقيق الفائدة للطرفين .

كما استخلصنا من خلال دراسات السابقة للموضوع استخلصنا ان موضوع الصادرات خارج المحروقات وجدا صدى كبير على المستوى الاقتصادي حيث شملت حدوده دراسات مختلفة على الصعيد المحلي و العربي و الأجنبية و ارتكزت مجمل هذه الدراسات على ان التنويع السلعي في قطاع صادرات خارج المحروقات بقية هامشية رغم الوعود و تصريحات الحكومة المتعلق بتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع النفطي ، كما ان تطور هيكل الصادرات الجزائرية مرتبط بتشجيع الانتاج الوطني و كذلك الحال على الدول العربية و نخص بالذكر تونس و المغرب من خلال المقارنة بالجزائر في ظل الشراكة الجزائرية الأوربية في التنافسية الصادرات صناعية خارج المحروقات و كذا السعودية في تطوير واقع و الأفاق الصادرات غير النفطية ، كذلك في الجهود و الفرص المتاحة أمام التنمية الصادرات خارج محروقات في الاسواق الدولية .و على الصعيد الأجنبي وجدنا ان التنويع الصادرات خارج المحروقات يلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي على سبيل الذكر لا حصر اندونيسيا.

الفصل الثالث

تنمية الصادرات

خارج قطاع المحروقات

المبحث الاول: تطور الصادرات في الجزائر خلال فترة 2020/2010

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإستراتيجية و الهامة و المؤثرة في الاقتصاد الجزائري خاصة عندما نتكلم على الصادرات حيث شهدت نسبة الصادرات تطورات في الجزائر بشكل متدبدب ما أثر قي التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والميزان التجاري لدولة.

المطلب الاول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2020/2010

التجارة الخارجية هي عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم . كما تمثل مختلف عمليات التبادل التجاري مع الخارج سواء في شكل رؤوس الأموال بهدف إشباع الحاجات .و يعد قطاع التجارة الخارجية للجزائر من أهم القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني. و الجدول الموالي يوضح التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة بالمليار دولار امريكي.

جدول رقم (01) :التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة(2020/2010) بالمليار دولار امريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	40 ,47	47,24	50,37	55,28	58,58	51,50	47,08	46,05	46,19	41,93	34,39
الصادرات	57 ,05	73,48	71,86	64,97	62,88	37,78	30,02	35,19	41,16	35,82	23,80
الميزان التجاري	16,58	29,24	21,49	9,94	4,30	13,17	17,06	− 10,86	−5,02	− 6 ,11	− 10,60
معدل التغطية%	141	156	143	118	107	73	64	76	89	85	69

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: احصائيات التجارة الخارجية 2021

تهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية بين الصادرات و الواردات و مدى تأثيرها على الميزان التجاري ، و قد عرفت التجارة الخارجية تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات . و الشكل الموال يوضح تطور التجارة الخارجية للجزائر بالمليار دولار امريكي .

الشكل رقم (01) تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة(2020/2010) بالمليار دولار امريكي

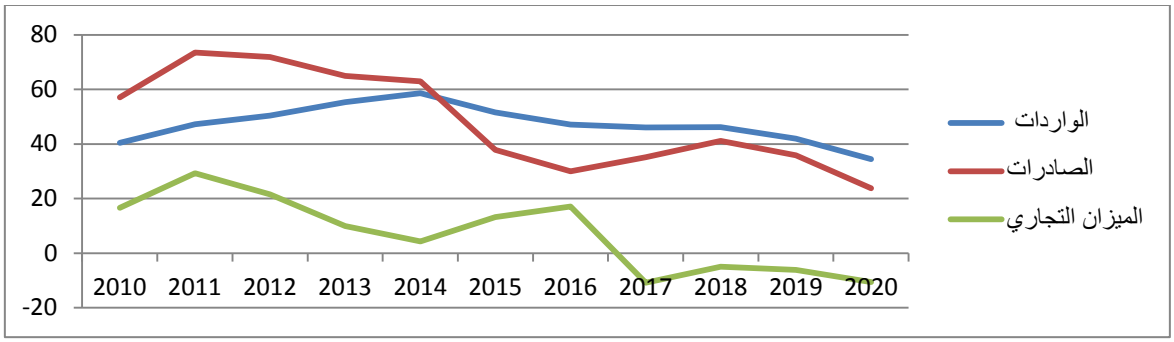

المصدر : من الاعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (01)

نلاحظ من خلال المنحنى ان الصادرات في الجزائر تتوقف اساسا على قطاع المحروقات , و بذلك فالتحسن في الميزان التجاري تتحكم فيه الى حد بعيد اسعار المحروقات و مع الاستقرار النسبي التي الذي عرفته اسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل ,فان الميزان التجاري سجل فائضا ب 29,24 مليار دولار, اذا بلغت الصادرات الاجمالية حوالي 73,48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28% مقارنة مع السنة 2010, منها حوالي 71.66 مليار دولار كصادرات محروقات ,و بلغت الواردات الاجمالية حوالي 47.24 مليار دولار بزيادة نسبتها تقدر حوالي 16% مقارنة ب 2010 . كما ارتفع معدل التغطية الى 156% سنة 2011.سجلت سنة 2012 فائضا في ميزان التجاري وصل الى 21.49 مليار دولار , حيث بلغت الواردات 37,50 مليار دولار و الصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار .غير انه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل الى 9.94 مليار دولار . و هذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9.59% و الارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9.23 %. مما اثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الاخر من 143 % سنة 2012 الى 118% سنة 2013 .

كما سجلت سنة 2014 فائض في الميزان التجاري بمبلغ 4.30 مليار دولار . لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 و يسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات و الواردات . نظرا للتراجع الحاد في الاسعار البترول بحوالي 47.1 % سنة 2015. و بالتالي

عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات انخفاضا من 107 % سنة 2014 الى 73 % سنة 2015 و في سنة 2016 ارتفع العجز ليصل الى 17.84 مليار دولار سنة 2016 اي بزيادة قدرها 4.8 % و يرجع ذلك الى انخفاض المستمر في اسعار البترول بحوالي 15.2 % مما اثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6% بالرغم من ان الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7 % و قد وصل حجم الصادرات الاجمالية قيمة 37.78 مليار دولار , اضافة الى انخفاض حجم الواردات الى 47.08 مليار دولار بعد ان وصلت الى 51.5 مليار دولار كسنة 2015 يرجع ذلك الى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الانتاج .سجلت سنة 2017 عجز في ميزان التجاري فقد انخفض الى 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات الى 35.19 مليار دولار اي بنسبة 17.22 % مقارنة مع سنة 2016 و كذلك انخفاض بطئ في حجم الواردات التي وصلت الى 46.05 مليار دولار . و بذلك ارتفع معدل التغطية الى 76 %و في سنة 2018 عجز في الميزان تجاري ب 5.02 مليار دولار

عرف حجم الصادرات ارتفاع مقارنة بسنة 2017 ووصل الى 41.16 مليار دولار . في حين ان حجم الواردات ارتفع بشكل بطئ الى حدود 46.19 مليار دولار و منه نجد ان معدل التغطية ارتفع 89 % –سجلت سنة 2019 عجز في ميزان ب 6.11 مليار دولار و عرفت حجم الصادرات انخفضا مقارنة بسنة 2018 ووصلت الى 35.82 مليار دولار, في حين ان حجم الواردات انخفض كذلك حيث وصل الى حد 41.93 مليار دولار و منه نجد ان معدل التغطية انخفض الى كذلك 85 % .

بخصوص سنة 2020 فتشير الارقام الى ان الميزان التجاري يسجل اقل عجز ب 10.60 مليار دولار . و اذا عرف حجم الصادرات انخفاض سريع مقارنة بسنوات سابقة حيث وصلت الى 23.80 مليار دولار , في حين ام حجم الواردات كذلك شهد انخفاضا حدوده 34.39 مليار دولار كأقل نسبة في كل سنوات الدراسة (كورونا–فيروس 19) و منه نجد ان معدل التغطية انخفض هو الاخر الى 69 %.

المطلب الثاني :تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 2020/2010

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر الى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة مند بداية الالفية الجديدة اين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات . من خلال تشجيع الاستثمار الوطني و الاجنبي , و تعديل القوانين الخاصة بذلك , و ابرام اتفاقيات و شراكة و تعاون اقتصادي مع عدة الدول , و لكن مل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية و لعل الارقام و الاحصائيات الظاهرة في الجدول رقم 1 خير دليل على ذلك حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2020 .

الجدول (02) : تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2020 بالمليار دولار امريكي

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج قطاع المحروقات	اجمالي صادرات
2010	56,134	1,61	57,762
2011	71,66	2,14	73,804
2012	70 ,57	2,048	72,62
2013	63,66	2,16	65 ,82
2014	58,36	2,81	61,17
2015	33,08	2,05	35,138
2016	27,91	1,78	29,69
2017	33,20	1,93	35,13
2018	38,95	2,83	41,78
2019	32,93	2,07	34,99
2020	20,02	1,91	21,93

المصدر: البنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية ، مارس (2021)

يعتمد الاقتصاد الجزائري بدرجة الاولى على الصادرات المحروقات مما جعل صادرات خارج قطاع المحروقات مهمشة بالنسبة لصادرات النفط .و الشكل الموالي يوضح لنا مستوى صادرات المحروقات امام صادرات خارج قطاع المحروقات و اجمالي الصادرات .

الشكل (02) :تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2020/2010 (مليار دولار امريكي)

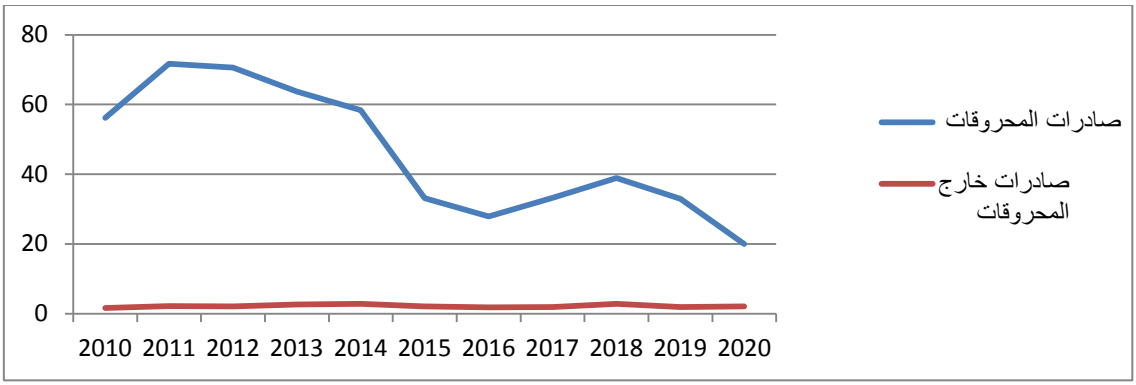

المصدر:من الاعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (02)

نلاحظ من خلال المنحنى ضعف كبير في القيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة ، فقد قدرت قيمتها ب 1.6 مليار الدولار سنة 2010 و هي قيمة ضعيفة مقارنة مع الصادرات المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 56.1 مليار دولار . و قد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبنا بين الصعود و النزول الى غاية السنوات الخمسة الاخيرة لفترة الدراسةاين شهدت ارتفاعا متواصلا الا انها لم تزد عن 2.83 مليار دولار. و لقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات . خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 ادنى مستوى لها، اذا بلغت 27.9 مليار دولار نتيجة انخفاض اسعار النفط. و قد اثر هذا على المداخيل الدولة من العملة الصعبة ،و تسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و لم يبقى هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات الا ان كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها اثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالقدر الكبير و المقبول ، حيث بقيت تحت سقف 3 ملايير دولار.

تشير بعض الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بان قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ما قيمة 35.82 مليار دولار وهذا ناتج اساسا عن انخفاض اسعار البترول ، وقد بلغت قيمة الصادرات المحروقات 33.24 مليار دولار ، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار

دولار ،و قد بلغت القيمة الاجمالية للصادرات سنة 2020 قيمة 23.8 مليار دولار اي انخفاض عن سنة 2019، و هذا راجع اساسا الى التراجع الكبير في اسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم مند بداية سنة 2020 ، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار.

المطلب الثالث: الهيكلال السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات

عرفت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تنوع اقتصاديا في الهيكل السلعي ودلك استنادا لعدة إحصائيات.والجدول الموالى يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات .

الجدول (03) : هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار امريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد الغدائية	305	357	314	402	323	239	327	349	373	408	437
المواد الاولية	165	162	167	108	110	105	84	73	92	96	71
مواد نصف مصنعة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242	1445	1287
تجهيزات فلاحية	0	0	1	0	2	0	0	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	27	36	30	25	15	17	53	78	90	83	77
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	20	33	36	37
مجموع الصادرات خارج المحروقات	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830	2068	1909

المصدر بنك الجزائر 2021

نلاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات بلغت 2830 مليون دولار كأعلى ارتفاع في إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2018 و الذي يرجع الى ارتفاع في قيمة المجموعات السلعية المصدرة، بينما شهدت انخفاضا محسوسا في فترات معينة بقيمة 1619 مليون دولار في سنة 2010 ،و 1781 مليون دولار في سنة 2016 والذي يرجع إلى انخفاض في جميع السلع بنسب متفاوتة، كما

شهدت فترة الدراسة انخفاض كبير في صادرات السلع الاستهلاكية و التجهيزات الصناعية، و صادرات العتاد الفلاحي التي انعدمت تقريبا في أغلب الفترات .

و الشكل الموالي يوضح لنا الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات الوحدة بالمليون دولار امريكي.

الشكل (03) : هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار امريكي

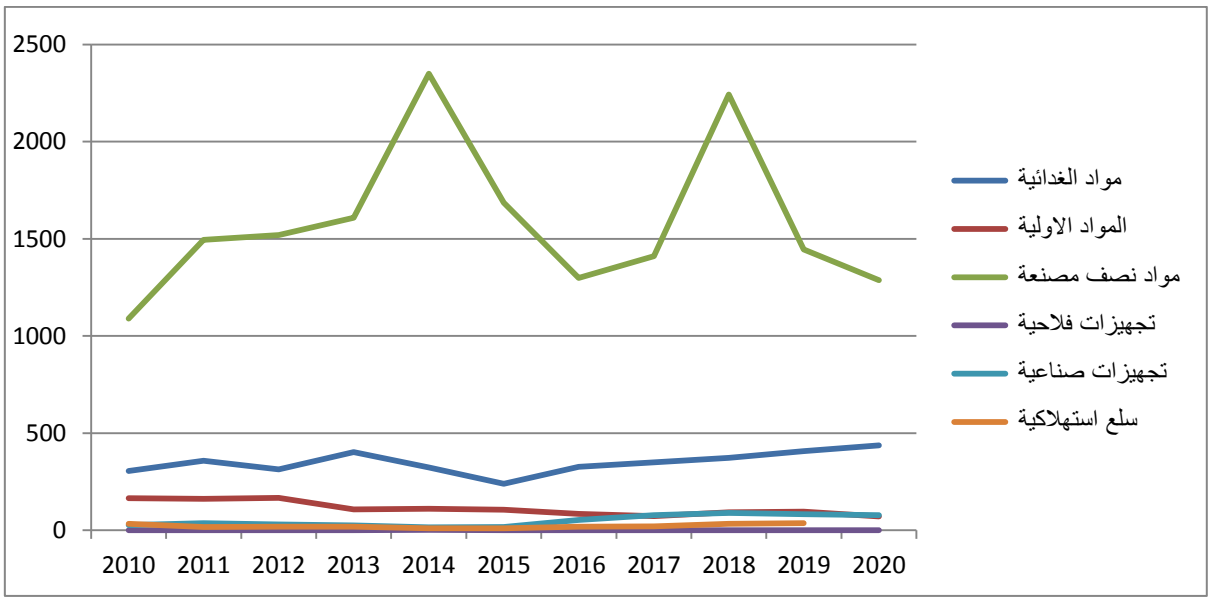

المصدر: من الاعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (03)

نلاحظ من خلال المنحنى أن المواد نصف مصنعة هي التي تأخذ حصة الأسد من هيكلة الصادرات خارج المحروقات رغم الدبدبات التي تشهده في كل فترة من تزيد وتناقص, ففي سنتي 2014و2018 بلغت ذروتها في هذا نمو و الزيادة أما كل من سنتي 2016 و2020 يظهر لنا أن مواد نصف مصنعة تشهد هبوط حاد في قيمتها مقارنة بسلع الأخرى التي تشهد تدنيا كبيرا في قيمتها فهي في دلك تتفاوت عن بعضها البعض أما قيمتها فتبقى محصورة بين ال0 و500 دولار.

المبحث الثاني: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات

يواجه التصدير في الجزائر خارج المحروقات بقلة المواد وسلع المصدر بها وذلك تحقيق الدول لاكتفائها الذاتي في الكثير من السلع وهناك التي لا تحقق فيها حتى اكتفائها لهذا تقوم الدولة الدئما بوضع خطط ساعية في تطوير ودعم القطاع خارج المحروقات .

المطلب الاول : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية فترة 2020/2010.

تتوزع صادرات الجزائر عبر عدة دول و قارة العالم يختلف توزيعها على هذه الدول حسب العلاقة وحسب تعاملات تلك الدولة مع الجزائر. و الجدول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق .

الجدول رقم (04) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق خلال فترة 2020/2010

	دول الأوربية	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	دول الأوربية الاخرى	دول الامريكا الجنوبية	اسيا دون الدول العربية	اوقيانوسيا	دول العربية	الدول المغاربية	الدول الافريقية	المجموع
2010	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73448
2012	39797	20029	36	4228	4683	-	985	2073	62	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
2014	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
2015	22976	4134	30	1131	1733	-	439	1319	84	31846
2016	22976	5288	37	1683	2409	-		1550	82	34597
2017	20386	6465	40	2530	3595	71		1273	103	35262
2018	23386	6950	400,09	2660	5351	248	262	1669	132	41148
2019	20496	-	6,47	3884	6424	531	-	1787	382	35822

المصدر : DGD المديرية العامة للجمارك

والشكل الموالي يوضح لنا التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق في سنة 2018

الشكل (04) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق في سنة 2018

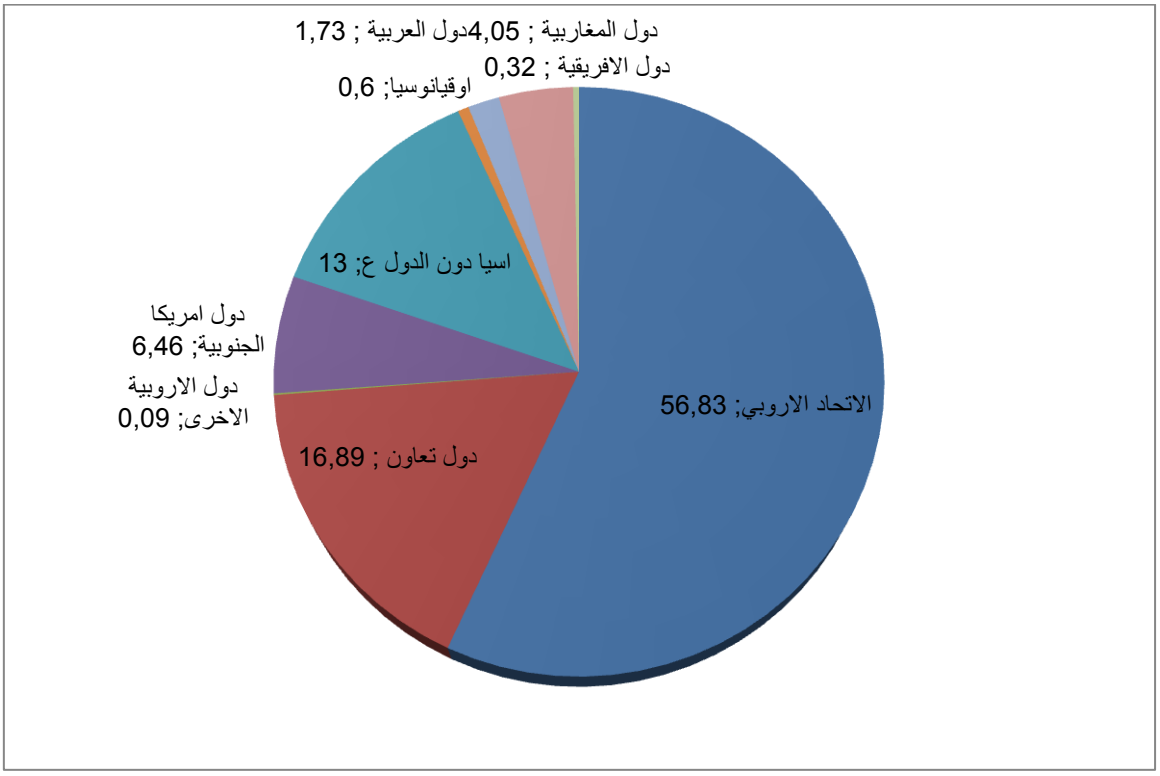

المصدر: من الاعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول 04

نلاحظ من خلال الشكل بان 56.83 %من الصادرات الجزائرية توجه نحو دول الاتحاد الأوروبي الذي الزبون الاول للجزائر ,وهذا راجع إلى التقارب الجغرافي بين الدولتين عن طريق البحر الا بيض المتوسط. ثم بعد ذلك نلاحظ دول أعضاء منضمة تعاون والتنمية الاقتصادية وتليها دول اسيا دون الدول العربية ثم دول أمريكا الجنوبية ثم الدول المغاربية ب4.05 %

المطلب الثاني :أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات سنة 2018.

تعتبر الدول الأوروبية من أهم المتعاملين مع الدول الجزائرية بحيث نجد أن معظم بلدنها تتميز بعلاقات مع الجزائر,وكذا الولايات المتحدة وبعض دول أسيا وبعض دول أيفريقيا. و الجدول الموالي يوضح أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (05) أهم المتعاملين (المستوردين) من الجزائر .الوحدة (مليون دولار).

البلد	القيمة	النسبة %
ايطاليا	6127	14.88
اسبانيا	5002	12.15
فرنسا	4631	11.25
و م ا	3857	9.37
بريطانيا العظمى	2771	6.73
تركيا	2318	5.63
هولندا	2250	5.47
البرازيل	2248	5.46
الهند	1622	3.94
الصين	1311	3.18
جمهورية كوريا	1264	3.07
البرتغال	1111	2.70
تونس	952	2.31
المغرب	653	1.59

المصدر الوكالة الوطنية للاستثمار حصيلة التجارية الخارجية لسنة 2018 .

من خلال الجدول نلاحظ بان ايطاليا تاتي في المرتبة الاولى بقيمة 6127 مليون دولار بنسبة 14.88 % بزيادة تقدر ب 8.69 .ثم اسبانيا و فرنسا و تركيا ب 12.15 % و 11.25 % و 5.63 % على التوالي بزيادة تقدر ب 21.73% و 4.73% و 25.98% .

و الجدير بالذكر ان كل هذه الدول تنتمي للاتحاد الأوربي و الذي كما اشرنا سابقا يستحوذ على اكثر من 50 % من اجمالي صادرات الجزائر بحجم التقارب الجغرافي . اما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا فقيمة ما تستوردانه من الجزائر هو 3857 و 2771 مليون دولار على التوالي بنسبة 9.37% و 6.73 %.

المطلب الثالث :مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي

اثرت جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري في عام 2020 م , حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ففي الجزائر بنسبة 6.1٪ في عام 2020م مقارنة بالعام السابق له, وفقا لبيانات البنك الدولي . وبلغ متوسط معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1.81٪ بين 2010 و 2020م , حيث بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق خلال تلك الفترة عند 3.8٪ في عام 2014 م , وأدنى مستوى له في عام 2020م حيث حقق الاقتصاد الجزائري انكماش حقيقيا كبيرا (نموا سلبيا) بنحو 5.1٪ , بعد تباطؤ استمر لخمس سنوات متتالية.

ففضلا عن التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد 19 التي انعكست على الأنشطة في القطاع الغير نفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية , شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق بين " اوبيك+" لخفض كميات الإنتاج , ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12٪ في عام 2020م , حيث تراجع الإنتاج من 1.022 مليون برميل يوميا في عام 2019م إلى 897 ألف برميل يوميا في عام 2020م.[1]والجدول الموالي يبين تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020):

[1]الاقتصاد في الجزائر, لوحظ يوم 18-05-2022 على الرابط:www.fanack.com

الجدول رقم (06): مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2020:

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	صادرات خارج قطاع المحروقات
2012	209.106	2.048
2013	209.8	2.16
2014	213.81	2.81
2015	165.98	2.05
2016	160	1.78
2017	170.1	1.93
2018	175.415	2.83
2019	171.158	2.07
2020	145.16	1.91

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- البنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ، مارس (2021)

- الجزائر - الناتج المحلي الإجمالي،لوحظ يوم 19-05-2022 على الرابط:

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا نقديا للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة وبما أنه مقاس نقدي فإنه سيتأثر بقيمة السلع وصادرات خارج المحروقات أحد هذه السلع. و الشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار.

الشكل رقم (05): مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2020:

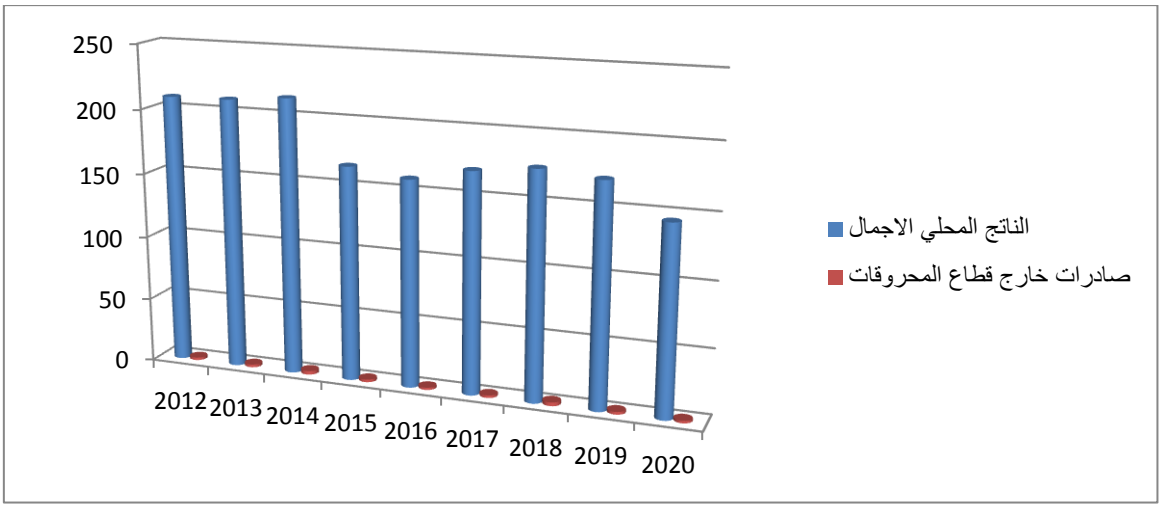

المصدر: من الاعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول 06

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كانت ضئيلة طول فترة الدراسة وكانت أحسنها سنة2014 وأدناها سنة 2020 وهذا يعود إلى كون الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بدرجة الأولى على الإيرادات البترولية وهو بدلك يتأثر بصدمات البترولية و يؤثر في قيمة الناتج المحلي الاجمالي. كما أن تحليل ارقام الجدول (06) يبين بأن التذبذبات التي شهدها الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة كانت نتيجة التذبذبات في أسعار البترول و هي لا تأثر في قيمة الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث:التعليق على النتائج(تقييم وضعية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر)

يعد التصدير خيارا إستراتيجيا للنمو والتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول نتيجة الدور الهام الذي يساهم به في تغيير الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية للتطور والنمو والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المدخرات الوطنية وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الاول: بالنسبة لتطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2020/2010

تبين لنا من خلال تحليل الجداول و المنحنيات ان:

– الصادرات في الجزائر تتوقف اساسا على قطاع المحروقات , و بذلك فالتحسن في الميزان التجاري تتحكم فيه الى حد بعيد اسعار المحروقات

– مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر سعت الى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة مند بداية الالفية الجديدة اين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات . من خلال تشجيع الاستثمار الوطني و الاجنبي , و تعديل القوانين الخاصة بذلك , و ابرام اتفاقيات و شراكة و تعاون اقتصادي مع عدة الدول , و لكن مل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية .

– الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة الاولى على صادرات المحروقات مما جعل صادرات خارج قطاع المحروقات مهمشة و قيمتها ضعيفة طيلة فترة الدراسة ، حيث شهدت تذبذبنا بين الصعود و النزول الى غاية السنوات الخمسة الاخيرة لفترة الدراسة اين شهدت ارتفاعا متواصلا إلا انها لم تزد عن 2.83 مليار دولار. و لقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .

– الصادرات الجزائرية عرفت خارج المحروقات تنوع اقتصاديا في الهيكل السلعي كما أن المواد نصف مصنعة هي التي تأخذ حصة الأسد من هيكلة الصادرات خارج المحروقات رغم التذبذبات التي شهدتها في بعض الفترات. كما أن المواد النصف مصنعة شهدت هبوط حاد في قيمتها مقارنة بسلع الأخرى .

المطلب الثاني: بالنسبة لواقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر

تبين لنا من خلال تحليل الجداول و المنحنيات ان:

– صادرات الجزائر تتوزع عبر عدة دول و قارة العالم يختلف توزيعها على هذه الدول حسب العلاقة وحسب تعاملات تلك الدولة مع الجزائر. كما ان 56.83 %من الصادرات الجزائرية توجه نحو دول الاتحاد الأوروبي الذي الزبون الاول للجزائر ,وهذا راجع إلى التقارب الجغرافي بين الدولتين عن طريق البحر الا بيض المتوسط.

– الدول الأوروبية تعتبر من أهم المتعاملين مع الدول الجزائرية بحيث نجد أن معظم بلدنها تتميز بعلاقات مع الجزائر,وكذا الولايات المتحدة وبعض دول أسيا وبعض دول افريقيا.

– جائحة كورونا اثرت على الاقتصاد الجزائري في عام 2020, حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ففي الجزائر بنسبة 6.1٪ في عام 2020 مقارنة بالعام السابق له ، فضلا عن التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد 19 التي انعكست على الأنشطة في القطاع الغير نفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية .

– الاقتصاد الجزائري شهد انخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق بين " اوبيك+" لخفض كميات الإنتاج , ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام .

– إن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كانت ضئيلة طول فترة الدراسة وكانت أحسنها سنة2014 وأدناها سنة 2020 وهذا يعود إلى كون الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بدرجة الأولى على الإيرادات البترولية وهو بدلك يتأثر بصدمات البترولية و يؤثر في قيمة الناتج.

خاتمة

تلعب الصادرات خارج المحروقات دور مهم بالنسبة اقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط، حيث لها اثر ايجابي على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و ودفع عجلة النمو الاقتصادي خاصة في وقتنا الحالي .والجزائر من الدول النامية التي تعاين من سيطرة النفط على صادراتها ما ترك اقتصادها رهين الصدمات البترولية .

لقد تركت التبعية النفطية وسيطرة صادرات المحروقات في الجزائر أثرا واضحا في التأثير على مسار التنمية، وأصبحت ظاهرة خطرة تهدد الاقتصاد الوطني في ظل تذبذب وعدم استقرار أسواق النفط. وأمام هذه الحقيقة، و في ختام هذه الدراسة يمكننا القول بان الاقتصاد الوطني افتقد لتنويع في إجمالي الصادرات هذا ما يراجح بان الصادرات الجزائرية تميل لكفة الصادرات المحروقات بنسبة كبيرة ، و هذا الوضع يجعله معرض لصدمات بسبب تقلب أسعار المحروقات . وبالتالي لابد من تطور هيكل الصادرات الجزائرية مرتبط بتشجيع الإنتاج الوطني و تحسين نوعية الصادرات خارج قطاع المحروقات و فتح المجال لنهوض بهذا الأخير .

لقد توصلنا من خلال دراسة و تحليل الفصول الثلاثة للمذكرة الى عديد النتائج لعل أهمها :

1- تعتمد الجزائر بشكل كبير على الصادرات المحروقات,مما جعلها معرضة دائما إلى مخاطر تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية.

2- الجزائر تواجه تحديات كبير لتحسين صادراتها خارج المحروقات,رغم كل الجهود المبذولة من طرف الباحثين لإخراج الجزائر من التبعية النفطية ولهذا وضعت الدولة عدة هياكل مكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و ذلك بهدف مساعدة المصدرين الجزائريين على القيام بكل الخطوات اللازمة للتصدير,ومن ثم تنمية وتطوير الصادرات خارج المحروقات ، و هو ما يثبت صحة **الفرضية الأولى.**

3- الصادرات خارج المحروقات بقيت قيمتها ضعيفة,رغم سعي الدولة لدعم القطاعات خارج المحروقات لتقوي أدائها وتحسين المردودية فيها ، و هو ما يستدعي على الدولة و لترقية الصادرات خارج المحروقات تعزيز وبناء إقتصاد قوي ومتنوع ، و هو ما يثبت صحة **الفرضية الثانية.**

4- اثرت جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري , حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ففي الجزائر مقارنة بالعام بالسنوات الماضية ، فضلا عن تداعيات الناجمة التي انعكست على الأنشطة في القطاع الغير نفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية .

5- في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاقيات " اوبيك+" شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الانتاج في القطاع النفطي. و هو ما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني كون الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بدرجة الأولى على الإيرادات كما أن التغيرات في قيمة الناتج المحلي الاجمالي ليس لها علاقة بقيمة الصادرات خارج المحروقات ، و عليه لا توجد علاقة وطيدة بين الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي الاجمالي ، و هو ما ينفي صحة **الفرضية الثالثة**

قائمة

المراجع

قائمة الكتب بالعربية

- بن طيرش عطاء الله ,اوطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية,تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية, جامعة تلمسان–الجزائر ,2017/2016.
- دينا أحمد عمر , أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة,مجلة تنمية الرافدين,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل, العدد85(29),2007.
- رضوان محمود العمر,التسويق الدولي ,دار وائل للنشر , الأردن,2007.
- فريد النجار,التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية,الدار الجامعية,الإسكندرية,2008.
- فؤاد مصطفى محمود ،التصدير والاستيراد علميا وعمليا ,دار النهضة العربية, الطبعة الثالثة, القاهرة,مصر , 1993.
- قادة أقاسم,المحاسبة الوطنية,ديوان للمطبوعات الجامعية,الجزائر ,2002.
- عادل عبد المهدي,الموسوعةالاقتصادية,دار ابن خلدون,بيروت,1980.
- عبد العزيز فهمي هيكل ،موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية, دار النهضة العربية للطباعة ونشر , بيروت, لبنان 1986.
- علي توفيق الصادق,تطور دور الدولة في التنمية(قبل وبعد الأزمة العالمية,للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات مابعد الأزمة العالمية ,يوم 19و20 ديسمبر 2009),الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ,العدد47,جانفي 2010,بيروت–لبنان .
- مدوري عبد الرزاق مذكرة لنيل شهادة الماجستير,تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر,جامعة وهران,2012/2011.
- عبدي زكريا, آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات, مدرسة العليا للتجارة, 2015 /2016.

المراسيم و التشريعات

- مرسوم التنفيذي رقم 94–207مؤرخ في صفر عام 1415 الموافق ل16 جويلية 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة المنشور في ج .ر العدد 4–11 صفر 1415.
- المرسوم التنفيذي رقم 89–147 المؤرخ في 1989/8/8م المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03–318 المؤرخ في 2003/09/30.
- المرسوم رقم 04–174 المؤرخ في جوان 2004 مرسوم التنفيذي رقم04–174 المؤرخ في 12 جوان سنة 2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها.ج.ر رقم 39 المؤرخ في 16جوان 2004.

مواقع الانترنت

- الاقتصاد في الجزائر, لوحظ يوم 18-05-2022 على الرابط:www.fanack.com
- الجزائر - الناتج المحلي الإجمالي،لوحظ يوم 19-05-2022 على الرابط:

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 ، و سنحاول من خلالها أن نبين الاهتمام الخاص من قبل السلطات الجزائرية بتطوير منظومة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ، والتي اتخذت في سبيل ذلك العديد من التدابير التشريعية والمؤسساتية ، سعيا منها لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ومساندة المؤسسات في نشاطها التصديري . خاصة و أن الصادرات خارج المحروقات تعتبر خيار استراتيجي مهم للدولة الجزائرية لتنويع مصادر الدخل ومواجهة الانعكاسات السلبية وتذبذب صادرات النفط ، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية للتركيز على سياسة تشجيع وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الجزائرية ، خارج قطاع المحروقات، تنافسية الاقتصاد ، تشجيع وتنمية

Summary

This study aims to research the reality of non-hydrocarbon exports in Algeria during the period 2010-2020, and we will try through it to show the special interest of the Algerian authorities in developing the Algerian export system outside the hydrocarbon sector, for which many legislative and institutional measures have been taken, seeking Including to enhance the competitiveness of the national economy and support institutions in their export activity. Especially since exports outside hydrocarbons are considered an important strategic option for the Algerian state to diversify sources of income and face the negative repercussions and fluctuations of oil exports, for this the Algerian government seeks to focus on the policy of encouraging and developing exports outside hydrocarbons.

Keywords: Algerian exports, outside the hydrocarbon sector, competitiveness of the economy, encouragement and development